

وثيقة رقم 41:

ردّ الحكومة الأردنية على تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش حول سحب الجنسية الأردنية من المواطنين من أصول فلسطينية⁴¹ [مقتطفات]

1 شباط / فبراير 2010

اعتبر وزير الدولة الأردني لشؤون الإعلام والاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة نبيل الشريف أن التقرير الذي أصدرته منظمة "هيومن رايتس ووتش" المدافعة عن حقوق الإنسان بشأن سحب الجنسية الأردنية من مواطنيه من أصل فلسطيني "انطوى على الكثير من المغالطات والادعاءات غير الصحيحة والتي ليس لها سند في الواقع والقانون".

وأضاف، حسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) أن "وزارة الداخلية لا تملك الصلاحية القانونية لسحب جنسية أي مواطن أردني"، موضحاً أن "ما يجري هو تصويب أوضاع فرضه قرار فك الارتباط الذي صدر عام 1988 استجابة لمطالب الأخوة الفلسطينيين ومباركة الدول العربية في قمم الرباط عام 1974 وفاس 1981 والجزائر 1987".

وأوضح الشريف أن "تنفيذ قرار فك الارتباط يشكل تشبيهاً وتجسيداً للهوية الفلسطينية وأدى إلى إعادة المواطنة لآلاف الفلسطينيين داخل الضفة الغربية المحتلة والوقوف في وجه المخططات الهادفة إلى تفريغ الأرض من سكانها وتهويدها".

وأكد أن "الأردن يصر على تمسك الفلسطيني بأرضه وعدم إهدار فرصته في التشبث بحقه في وطنه ما يشكل إجهاضاً للمحاولات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية والتعامل معها على أنها قضية أرض بلا شعب".

ورأى أن "التراخي في هذا المجال يقدم خدمة للمخططات الرامية إلى تفريغ الأرض الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين خارج أرضهم"، مشدداً على "صلابة الموقف الأردني الذي يقف ضد الأطماع الرامية إلى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين على حساب الأردن".

(.....)

وثيقة رقم 42:

مؤتمر صحفي مشترك لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ونظيره الإيطالي سيلفيو برلسكوني⁴²

(الأقواس المستننة في هذه الوثيقة، وما بداخلها من إيضاحات، هي من إعداد المصدر الأصلي، أي مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي)

2 شباط / فبراير 2010

أقوال رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو: لقد مرّت العلاقات الإيطالية الإسرائيلية اليوم بمناسبة تاريخية، إذ انعقد أول اجتماع [وزاري ثنائي] من سلسلة اجتماعات بين الحكومتين. وسينعقد الاجتماع

